

علوم القرآن في غريب الحديث لأبي عبيد

الدكتور

كاسد ياسر الزبيدي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب

يعد كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد (١) أهم كتب علم غريب الحديث وأصلاً من أنصح أصول هذا العلم وأشهرها ، وأغزرها مادة وفائدة . وقد يبدو للوهلة ، أن الكتاب مكرس للحديث ودراساته المختلفة فحسب ، وأنه خال من الدراسات الأخرى التي لها وشيجة به ، وإن لم تكن منه ، كدراسات القرآن المعروفة في الاصطلاح باسم (علوم القرآن) .

غير أن البحث الدقيق المتأمل في هذا الكتاب الجليل ، يدل على عكس هذا الظن تماماً ، إذ أن فيه مباحث تتعلق بعلوم العربية المتعددة : من لغة ونحو وصرف وبلاغة كما أن فيه مباحث تتعلق بعلوم القرآن المختلفة إلا أنها منثورة كالشذرات هنا وهناك بين ثنايا الكتاب بأجزائه الأربعة . ولذلك رأيت أن أدرس فيه الجانب القرآني الكريم وهو (علوم القرآن) ، لأضيف إلى المصادر الأصيلة لهذه المادة مصدراً يعد من أصلها وأهمها .

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ، ولد بهراة سنة ١٥٤ ، وطلب العلم منذ صغره ، وحاز فيه قصب السبق ، وأخذ ما طاب له من علوم اللغة وفنون الأدب ، وما تآقت إليه نفسه من الفقه والحديث ودراسات القرآن وما إليها . فكان لذلك موسوعياً في تأليفه . ومن آثاره الكبيرة كتابه : (غريب الحديث) الذي نال ثناء كبار علماء عصره ، مثل يحيى بن معين ، وإسحق بن راهويه شيخ البخاري . أخذ العلم عن كبار أهل العلم ، من القراء واللغويين والنحاة والمحدثين والفقهاء ... كالكسائي ، والفراء ، وأبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وأبي عمرو الشيباني ، وعبدالرحمن ابن مهدي ، وغيرهم . توفي في مكة المكرمة سنة (٥٢٤هـ) . ينظر في حياته : الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٩ ، وابن خلكان : وفيات الأعيان ٦٠/٤ . والذهبي : معرفة القراء الكبار ١٤١/١ ، والجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ١٨/٢ .

وكانت بواعث ورود هذه المادة القرآنية في الكتاب متعددة فمنها ما جاء شاهداً على دلالة طائفة من الألفاظ الغريبة التي عرض لها أبو عبيد بالتفسير ، ومنها ما جاء لبيان مسائل لغوية أو فقهية أو عقيدية ومنها ما ورد - استطراداً - لتحقيق لفظ غريب في حديث من الأحاديث المروية ، وما إلى ذلك .

ولأحسب أنني في حاجة إلى أن أثبت أن هذا البحث جديد في موضوعه ومادته وأنه لم يطرقه باحث قبلي . إذ أن ذلك لا يخفى على المطلع على الدراسات القرآنية فضلاً عن المختص بها .

ولا بد لي بعد هذا ، أن أبدأ بأهم علوم القرآن وأوسعها مادة وتصنيفاً ، وهو :

(١)

التفسير :

يعد علم التفسير رأس علوم القرآن وسنامها ، ومن هنا لقي لدى أبي عبيد عناية واضحة من خلال عرضه لمادة كتابه المتنوعة ، وقد مارسه بألوانه وطرقه المختلفة منه دون آخر ولم يكتف بأسلوب منه دون آخر ، وذلك أنه سلك :

(أ) تفسير القرآن بالقرآن : الذي يعد أحسن طرق التفسير (١) ، ذلك أنه تفسير كلام الله بمثله ، والشاهد إذا كان كلام الله فهو خير شاهد ودونه جميع الشواهد ، فما أجمل في مكان ، فسر في موضع آخر وما اختصر في مكان بسط في مكان آخر (٢) وهو المنهج الذي رسمه النبي (٣) (ص) ، ثم تأثره فيه أصحابه من بعده (٤) وتبعهم في ذلك من أخذ عنهم ، ثم من تلاهم ، وهكذا امتد الزمن بهذا المنهج ، حتى وجدنا آثاره .

(١) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ١٧٥/٢ - ١٧٦ .

(٢) ابن تيمية : مقدمة في أصول التفسير ص ٩٣ .

(٣) كتفسيره (ص) الظلم أنوار في الآية ٨٢ من الأنعام بالشرك مستدلاً بآية لقمان : ١٣ .

(٤) كالإمام علي الذي أشار إليه بقوله - والحديث عن القرآن - : «يدخل بعضه ببعض» ، ويشهد

بعضه على بعض» ينظر شرح نهج البلاغة للإمام محمد عبده ٢٣/٢ . وبجنتنا : تفسير القرآن

بالقرآن : نشأته وتطوره حتى عصر الجلالين ص ٢٩١ ، مجلة آداب الرافدين العدد ١٢

لسنة ١٩ ، وكذلك تفسير ابن عباس لآية فاطر : ١١ ، بآية البقرة : ٢٨ ، في جامع

البيان للطبري ٤١٩/١ من الطبعة المحققة .

اليوم بيننا في المدارس التفسيرية المعاصرة كمدرسة الشيخ محمد عبدة والشيخ أمين الخولي على ما هو جلي مثلاً في تفسير الدكتورة عائشة عبد الرحمن : « التفسير البياني للقرآن الكريم » (١) وغير ذلك من التفاسير الحديثة .

ويمكن ان نتبين هذا الأسلوب من التفسير في كتاب أبي عبيد عند تفسيره لآية التيمم اذ لاحظ السياق ففسرها به . وذلك أنه أبان عن دلالة (الصعدات) في الحديث المروي عن النبي (ص) : « اياكم والقعود في الصعدات الا من أدى حقها » (٢) فقد بين ، أن الصعدات معناها : الطرق ، وأنها مأخوذة من الصعيد وهو التراب ، واحتج له بآية التيمم وهي قوله تعالى : « فتمموا صعيداً طيباً » (النساء : ٤٣) . وبعد أن بين ان التيمم في التفسير والكلام التعمد للشيء واحتج له ببيت للأعشى ، قال ان التيمم في الآية ، بهذا المعنى ، والمراد : « تعملوا الصعيد » ، ثم احتج له بعد ذلك بسياق الآية فقال : « ألا ترى بعد ذلك يقول : (فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه) (٣) . ففسر القرآن بالقرآن . ونراه يورد (٤) الآية الكريمة : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها ، كل البسط » (الاسراء : ٢٩) ، متخذاً إياها دليلاً على ان التوسط في العمل هو القصد وهو الحق . ثم ينظر لها بآية أخرى دلالة على هذا المعنى الذي هو التوسط في الاتفاق هنا وهي قوله عز وجل : « لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً » (الفرقان ٦٧) ففسر القرآن بالقرآن كما ترى .

وقد يكون تفسير القرآن بالقرآن في منهج أبي عبيد تعقياً على تفسير بالمأثور للفظ قرآني غريب ، يريد به أبو عبيد إثبات وجه يراه ، ينضم الى ذلك الوجه بالمأثور . على نحو ما أورده في تفسيره للحديث المروي عن النبي (ص) : « أنه قنت شهراً في صلاة الصبح بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان » اذ روى عن عبد الله بن عمر أنه فسر القنوت ، في

(١) ينظر بحثنا : التفسير البياني للقرآن الكريم : دراسة ونقد ، مجلة الرسالة الاسلامية لديوان الأوقاف ببغداد العدد ٨٠ - ٨٣ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) غريب الحديث ١٢٤/٢ .

(٣) غريب الحديث ١٢٥/٢ - ١٢٦ .

(٤) غريب الحديث ٢٩/٢ .

الحديث بـ«طول القيام» وانه احتج لذلك بقوله تعالى : « أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً » (الزمر: ٩) . ثم رأى أبو عبيد دلالة أخرى للقنوت يحتملها نص الآية، وهي: أن يكون القنوت في الآية «هذه الصلاة كلها» ، لا طول القيام فحسب . واحتج لهذه الدلالة بالسياق قائلاً : « الاتراه يقول : ساجداً وقائماً » ؟ وهذا يعني أن السياق لما تحدث عن السجود والقيام ، دل بذلك على أن المراد— عند أبي عبيد— الصلاة كلها ، لان السياق عبر عنها بأظهر مافيهما وهما السجود والقيام ، كما عبر عنها في موضع آخر بذلك فقال عز من قائل : «وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود» (١) (الحج : ٢٦)

ويرد أبو عبيد آي الأحكام بعضها الى بعض أيضاً متوخياً بذلك تفسير مافيهما من الغريب بدقة— فهو يذكر مثلاً ان الاعضال في قوله تعالى : « واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن » (البقرة : ٢٣٢) إنما يراد به : منع المطلقة من الزواج ، قال : « ويقال ... عضل الرجل أخته وابنته يعضلها عضلاً : اذا منعها من التزويج . وكذلك عضل الرجل امرأته » . وبعد أن اورد الآية الكريمة المذكورة آنفاً ، بين صورة هذا الاعضال من لدن الزوج ، وهو « أن يطلقها واحدة حتى اذا كادت تنقضي عدتها ارتجعها ، ثم طلقها أخرى ، ثم كذلك الثانية والثالثة ، يطول عليها العدة الى الثالثة ويضارها بذلك » . واحتج لهذا التفسير الذي ذهب اليه بالاية التي قبلها وهي قوله تعالى : « ولا تمسكوهن ضراراً لعتدنوا » مبيناً «أنه هذا أيضاً» (٢) . او بعبارة أخرى ان الضرار الذي اشارت إليه هذه الآية الكريمة هو الاعضال عينه في الآية التي تلتها .

وهكذا نجد أبا عبيد يعنى عناية واضحة بتفسير القرآن بالقرآن حين يعرض لبيان غريب الحديث الذي ضمنه كتابه .

(ب) تفسير القرآن بالمأثور: وعني ابو عبيد كذلك بالتفسير المأثور عن النبي (ص)

وأصحابه والتابعين. فهو يورد مثلاً روايات في التفسير عن النبي (ص) (٣) ، وعمر بن الخطاب (٤)

-
- (١) غريب الحديث ١٣٣/٣ .
 - (٢) غريب الحديث ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ .
 - (٣) غريب الحديث ١٥٩/٢ .
 - (٤) غريب الحديث ٣١٧/١ - ٣١٨ ، ٢٦٥/٣ .

وابن عباس (١) ، وابن مسعود (٢) ومجاهد بن جبر (٣) والحسن البصري (٤) وعكرمة (٥) والشعبي (٦) وابراهيم النخعي (٧) وغيرهم .

وقد تضمن المأثور عن ابن عباس طائفة من النصوص المهمة النادرة ، ذات القيمة العلمية الكبيرة في التفسير . ومنها تلك الروايات التي أثرت عنه في ما يتعلق بعدد من الألفاظ القرآنية الغريبة ، والتي تذكر الروايات أنها غمّت على « حبر الأمة » (٨) فلم يدر مادالاتها حتى سمعها في كلام بعض الأعراب ، فاهتدى بذلك إلى المراد منها .

فمن ذلك ما أورده أبو عبيد من أنه روي عن ابن عباس أنه قال في وقوفه عند الآية الكريمة: « وحناناً من لدنا » «مریم : ١٣» : « لا أدري ما الحنان » . وذكر أبو عبيد بعد ذلك رواية أخرى ، مورداً إياها بسندها عن عكرمة مولى ابن عباس وتلميذه ، عن ابن عباس ، فقال : « : وحدثني حجاج عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، أنه قال في قوله تعالى: « أصحاب الكهف والرقيم » (الكهف : ٩) ، قال : والله ما أدري ما الرقيم ، أكتاب ، أم بنیان » (٩) . وهذا مما أورده الطبري أيضاً بسنده عن ابن عباس ، وأورده الخطابي (ت ٥٣٨٨ هـ) في رسالته التي تتعلق بإعجاز القرآن (١٠) . والذي نراه : أن هذا ونظائره من الألفاظ ، إنما هو من لغات العرب ، والافكيف يعقل أن من استحق لقب «ترجمان القرآن» (١١) ، تخفى عليه دلالة لفظة مأنوسة في لغة قومه : قريش ، وهو الذي نشأ بينهم وحذق كلامهم ؟

- (١) غريب الحديث ٢٥٨/١ ، ٧/٢ ، ٤٠١/٤
- (٢) غريب الحديث ١١/٢ .
- (٣) غريب الحديث ٩٩/١ - ١٠٠ ، ٢٢/٢ ، ١٣٩ ، ١٥٩ - ١٦٠ .
- (٤) غريب الحديث ٢٥٨/١ .
- (٥) غريب الحديث ١٠٠/١ ، ١٩٨ ، ٢٤٠ ، ١٧٤/٤ - ١٧٥ .
- (٦) غريب الحديث ٢٥٨/١ ، ١٧٣/٤ ، ١٧٤ .
- (٧) غريب الحديث ٦٤/٢ .
- (٨) أي : عالم الأمة ، وهو لقب لابن عباس (رض) عرف به ، وينظر : ابن تيمية : مقدمة في أصول التفسير ص ٩٦ - ٩٧ .
- (٩) غريب الحديث ٤٠١/٤ - ٤٠٢ .
- (١٠) ينظر : تفسير الطبري ١٣٢/١٥ ، وبيان إعجاز القرآن للخطابي ص ٣٦ ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن .
- (١١) هو قول ابن مسعود فيه ينظر الطبري ٩/١ وابن تيمية : مقدمة في أصول التفسير ص ٩٦ .

وقد وجد ابن تيمية (ت ٥٧٢٨هـ) في هذه الروايات التي ساقها أبو عبيد ، دليلاً على توقف السلف في تفسير الفاظ من القرآن لم تتضح لهم دلالاتها ، قال : «فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف ، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه » (١).

على أن الدكتور مصطفى الصاوي (٢) الجويني يرى « ان هذا كان لا يعلمه في وقت ما ، ثم علمه بعدُ » . وهذا صحيح ، اذ أنه علمه بعد بحثه عنه في كلام العرب وسماعه اياه من أفواه الأعراب ، على ما روي عنه ، كما أسلفنا .

وقد يوازن أبو عبيد بين المأثور في تفسير لفظة غريبة فيرجح ما يراه الأقوى ، ولا يكتفي بمجرد الرواية وعرض الآراء . ويتضح لنا ذلك مثلاً من موازنته بين تفسير عامر الشعبي - أو سعيد بن جبير - لغير أولي الأربة من الرجال الواردة في قوله تعالى : «أو التابعين غير أولي الأربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » . (النور : ٣١) ، من أنه : « المعنوه » ، وبين قول مجاهد إنه : الذي لا إرب له في النساء . فقد رجح القول الأول على الثاني بقوله : « وهذا عندي أولى من قول مجاهد » . ولم يكتف بالترجيح دون التعليل : بل قال : « ألا ترى أنه قد يكون لا إرب له في النساء ، وهو مع هذا يعقل أمرهن ويعرف مساوئهن من محاسنهن ! . والذي في حديث النبي عليه السلام ، أنه كان - عليه - لا يعقل هذا فلما رآه قد عقله أمر بإخراجه » . (٣) يريد بذلك الرجل الذي كان يدخل بيت النبي (ص) ويروونه لا إرب له بالنساء لتقص في رجولته ، فلما وصف إحدى النساء ببيان محاسنها ، رأى (ص) الا يدخل ذلك بعد ذلك . سبق أبو عبيد المتسرين كالطبري (٤) وغيره في الموازنة بين المأثور ، وترجيح بعضه على بعض .

(١) ابن تيمية : مقدمة في أصول التفسير ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) مناهج في التفسير ص ٣٣ .

(٣) غريب الحديث ٢/٢٦١ .

(٤) ينظر موازنة الطبري مثلاً بين المأثور عن مجاهد - في إحدى روايتين عنه - والمأثور عن غيره ، كالحسن البصري وقتادة في تأويل قوله تعالى : «يتلونه حتى تلاوته» البقرة : ١٢١ ، وترجيحه لقول مجاهد في أن المراد بذلك : «يتبعونه حتى اتباعه» ، جامع البيان ١/١٢٤

نعم إن أبا عبيد قد سبق الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ بنحو قرن في الموازنة بين المأثور في التفسير ، وفق الأسس التي اعتمدها في تفسيره كاللغة والسياق والعقيدة وما إليها . ولاريب ان الطبري يعد إمام المفسرين .

وتمتد عناية أبي عبيد في الموازنة بين المأثور واختيار الأرجح منه في رأيه ، الى اتخاذ ضروب متنوعة من المرجحات ، كموافقته ما عليه العمل في الفقه بحسب اجتهاده . وتبين ذلك من إيراده الآية الكريمة : «ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها» (النور ٣١) اذ روى بسنده عن حماد بن سلمة عن أم شبيب أن السيدة عائشة انت تفسر ما ظهر من الزينة بأنه «القلب والفتحة» . وفسر الفتحة بالخاتم ، واحتج لها . وبين أن هذا التفسير يقتضي الالباس بالبدا . الكفين ثم روى بعد ذلك بسنده عن ابن عباس أن الزينة : الكحل والخاتم ، واستنبط منه ، أنه إنما رخص في العينين والكفين . وأشار الى قوله ثالث رواه بسند عن أبي الأحوص عن بن مسعود أنها : الثياب .

وبعد عرض هذه الأقوال الثلاثة المأثورة في دلالة (الزينة) في الآية الكريمة ، رجح القول الأخير المروي عن ابن مسعود ، معللاً ذلك بأنه هو الذي عليه العمل في ما يرى ويذهب فقال : « والذي عليه العمل — عندنا — في هذا قول عبدالله بن مسعود ... يعني : أن لا يبدن من زينتهن إلا الثياب » (١) .

(ج) تفسير القرآن باللغة : إن اعتداد أبي عبيد بالتفسير اللغوي يتناسب وعلمه الواسع في اللغة وعنايته بها علماً وتصنيفاً . فهو لغوي كبير له مصنف يعد من الأصول في حساب التأليف المعجمي الا وهو «الغريب المصنف» الذي عني به وأفاد منه كثير من اللغويين الذين تلاوه ، وخاصة أصحاب المعجمات منهم ، فضلاً عما دلت عليه مصنفاته الأخرى من هذا العلم اللغوي المترامي ، وفي مقدمتها كتاباه : غريب القرآن وغريب الحديث . ولما كان القرآن عربياً في نظمه ولغته وبيانه ، كان من الطبيعي جداً ان ينهج أبو عبيد هذا النهج في تفسيره ، وهو النهج اللغوي ، في جملة ما اتخذ من أساليب التفسير وطرائقه لبيان معانيه .

(١) غريب الحديث ٣١٧/٤ - ٣١٨ .

وسوغ له ذلك ما وجدته في بعض الآثار من أدارات ودلائل تسويغه والحث عليه، وهي آثار تنمى الى عدد من الصحابة . فقد ذكر أبو عبيد أن أبا وائل قد فسر الدلوك في قوله عز وجل: «أقم الصلاة لدلوك الشمس» (الأسراء: ٧٨) ، بأنه الغروب، وأنه قال: «وهو في كلام العرب: دلكت براح» . وبين أنه روى ذلك بسنده عن عاصم عن أبي وائل وانتهى من هذا الخبر الى نتيجة لاشك فيها عنده، وهي جواز تفسير القرآن بكلام العرب بشرط ألا يتعلق بحكم شرعي، من الحلال والحرام. قال: «وفي هذا الحديث حجة لمن ذهب الى كلام العرب، اذا لم يكن فيه حكم ولا حلال ولا حرام». واستند في ذلك الى قول أبي وائل في سياق كلامه: «وهو في كلام العرب: دلكت براح» (١).

ونبه بعد ذلك على أنه قد روي عن ابن عباس مثل هذا، وأنه رواه بسند عن مجاهد عن ابن عباس، وأن ابن عباس قال: «كنت لأدري ما فاطر السموات والأرض حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتها، أي: أنا ابتدأتها . قال: «وحدثنا هشيم عن حصين عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس، انه كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر» (٢).

وبذلك أحكم أبو عبيد حجية تفسير الكتاب المجيد بكلام العرب، إذ كان المسوغ لهذا المنهج في التفسير، منهج صحابين، أحدهما ترجمان القرآن ابن عباس، الذي دعا به الرسول (ص) في أن يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل (٣) .

وهذا الذي رواه أبو عبيد في دلالة فاطر القرآنية، رواه من بعده الطبري أيضاً، وروايتها فيه واحدة. ولا شك ان ابن عباس كان ابا التفسير اللغوي للقرآن الكريم، اذ كان يفسر غريبه بالشعر العربي القديم (٤)، وقد حفظت لنا المصادر صورة واضحة له، متمثلة بتلك السؤالات التي وجهها اليه نافع بن الأزرق الخارجي، لتفسير طائفة من الألفاظ الغريبة

(١) غريب الحديث ٣٧٢/٤ - ٣٧٣ .

(٢) غريب الحديث ٣٧٣/٤ .

(٣) رواه الامام أحمد في مسنده والطبراني ، وينظر : مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص

٩٦ .

(٤) ينظر ابن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء ٦٢/١ وما بعده .

في القرآن بكلام العرب، فكان ابن عباس يبين معانيها محتجاً لها بالشعر العربي (١). فالتقط هذا المنهج من بعده كبار المفسرين وأصحاب المعاني، واتخذوه وسيلة من وسائل التفسير على نحو ما نجد مثلاً في (مجاز القرآن) لأبي عبيدة، ومعاني القرآن، للأخفش والكسائي والقراء والزجاج وغيرهم، وهؤلاء جميعاً - إلا الأخفش - من شيوخ أبي عبيد كما اشرنا سالفاً. وأما الزجاج فمعلوم أنه متأخر عنه.

فليس غريباً إذاً أن يسلك أبو عبيد هذا المنهج - اللغوي - في التفسير، بل الغريب أن يحيد عنه بعد الذي بيناه من عنايته باللغة وأخذه عن كبار اللغويين القرآنيين الذين سلكوا هذا المنهج .

فمن ذلك ما أورده أبو عبيد في تفسير لفظة (القانع) من قوله عز وجل: «فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر» (الحج: ٣٦)، إذ قال: «القانع في التفسير: الذي يسأل، والمعتر الذي يتعرض ولا يسأل». وأحتج له بقول الشماخ بن ضرار:

لمالُ المرء يصلحه ويغني مفاقره أعف من القنوع
وقال: «يعني مسألة الناس». كما احتج له بقول عدي بن زيد:

وما خنت ذا عهدٍ وأبت بعهده ولم أحرم المضطر إذ جاء قانعاً (٢)
وفي حديث النبي (ص) في الأهلل بالحج، يروي أبو عبيد عن الأصمعي وغيره أن الإهلل معناه: التلبية، وأن أصله رفع الصوت، وكل رافع صوته فهو مهل. ثم يقول - أي أبو عبيد - : «وكذلك قول الله تعالى في الذبيحة: (وما أهل به لغير الله): هو ما ذبح للالهة، وذلك لأن الذابح يسميها عند الذبح، فذلك هو الإهلل». ثم يحتج له بقول النابغة الذبياني يذكر درة أخرجها الغواص من البحر:

أو درة صدفية غواصها بهج متى يرها يهبل ويسجد

- (١) أورد طائفة منها ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٧٦/١ - ٩٨. وأوردها السيوطي في الاتقان ١٢٠/١ وما بعدها ونشرها الدكتور إبراهيم السامرائي بعنوانات (سؤالات نافع بن الأزرق) وأوردتها الدكتورة عائشة عبدالرحمن مع تعليق ودراسة، في كتابها، الإعجاز البياني للقرآن الكريم - وسائل ابن الأزرق ص ٢٧٨ وما بعدها.
- (٢) غريب الحديث ١٥٦/٢ .

ويقول : «يعني باهلاله : رفعه صوته بالدعاء والتحميد لله تبارك وتعالى إذا رآها» . (١)
وإذا كان اللفظ محتملاً لعدة وجوه ، كان الوجه الذي يختاره أبو عبيد هو الذي تعضده
الشواهد المعتمدة ، ومنها الشعر العربي القديم . ويمكن ان نبيّن ذلك في تفسيره المواعدة
بالسر في قوله تعالى : «ولكن لاتواعدوهن سرا» (البقرة : ٢٣٥) ، فقد ذهب الى أنه : النكاح
واحتج له بقول امرئ القيس :

ألازعمت بسباسة اليوم انني كبرت وأن لاتحسن السر أمثالي (٢)
وهذا الذي اختاره أبو عبيد في جملة ما قيل في تفسير هذه الآية الكريمة . وقد أورده
الطبرسي من بين ستة وجوه قيلت فيها ، وجعله الوجه السادس ، وبين أنه مروى عن عبد
الرحمن بن زيد ، ثم قال : «ويجمع هذه الأقوال ماروي عن الصادق - يقصد الأمام
جعفرأ - قال : لاتصرحوا لهن بالنكاح والتزويج ، قال : ومن السر أن يقول لها : موعدك
بيت فلان» (٣) .

وكما احتج أبو عبيد بأشعار العرب ، احتج كذلك بكلامهم المثلث ، ويمكن ان نبيّن
ذلك في تفسير المترية من قوله تعالى : « أو مسكيناً ذا مترية» (البلد : ١٦) ؛ اذ ذكر ان
العرب تقول ذلك لمن « افتقر حتى لصق بالتراب» (٤) .

وعرض ابو عبيد لمباحث لغوية متعددة في أثناء تفسيره لغريب الحديث والقرآن ،
كالمشترك اللفظي ، الذي يراد به في الاصطلاح اللغوي : ان تكون اللفظة محتملة لمعنيين
أو أكثر» (٥) : كما في كلمة (ثلّة) الواردة في حديث النبي (ص) : « لاحمى الا
في ثلاث : ثلّة البئر ، وطول الفرس ، وحلقة القوم » ، وفي قوله تعالى : « ثلّة من
الأولين . وثلّة من الآخرين» (الواقعة : ٣٩) . اذ بين ان ثلّة البئر : ما يخرج من ترابها
حين تحنفر ، لا يدخل فيه أحد ، بل يكون حريماً للبئر . ثم بين أن « الثلّة في غير هذا
جماعة الغنم وأصوافها وكذلك الوبر » ، . وانه في غير هذا « الجماعة من الناس » وهو

(١) غريب الحديث ٢٥٨/١ .

(٢) غريب الحديث ٢٣٨/٢ .

(٣) الطبرسي : مجمع البيان في تفسير القرآن ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٤) غريب الحديث

(٥) ابن فارس : الصحابي ص ٢٦٩ ، وينظر كتابنا : فقه اللغة العربية ص ١٤١ .

الذي في قوله تعالى : « ثلثة من الأولين . وثلثة من الاخرين » (١) . فذكر للثلة ثلاث دلالات كما هو واضح ، وهذا يشعرنا انه كان يقول بوجود المشترك في اللغة ، خلافاً لمن انكره من بعده ، كابن درستويه (٢) (ت ٣٤٧هـ) . الذي جعل أحد المعنيين حقيقياً والآخر مجازياً . (٣)

وبالمثل يذكر أبو عبيد المعاني المتعددة لكلمة (العهد) الواردة في الحديث المروي عن النبي (ص) : « وان حسن العهد من الايمان » وعدد من آي القرآن ، فيذكر أنها تقع في اشياء مختلفة . وهذا يعني اشارته الى ان الاختلاف الدلالي بين الالفاظ المشتركة اختلاف تغاير لا اختلاف تضاد . وهو الذي يدل عليه واقع المشترك اللفظي وبعد ان يشير الى معاني (العهد) المختلفة المتعددة وهي : الحفاظ ، والوصية ، والأمان ، واليمين ورعاية الحرمة والحق ، بين ماورد في القرآن الكريم من هذه المعاني . وهي : الوصية والأمر : في قوله عز وجل : « ألم أعهد اليكم يا بني آدم » ، والأمان في قوله تعالى : « لاينال عهدي الظالمين » وقوله « فأتموا اليهم عهدهم الى مدتهم » (٤) . ويلحظ أنه لم يقصد الى حصر الدلالات القرآنية لهذه اللفظة كافة ، وانما أورد منها مايقع - في ما يبدو - في دائرة الغريب الذي يحتاج الى ايضاح وبيان ، اذ لاشك ان للعهد استعمالاً آخر في القرآن غير الذي أشار اليه أبو عبيد ، وذلك نحو قوله تعالى : « وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولاً » (الإسراء : ٣٤) ؛ اذ المراد به : ماتنغي مراعاته مما أخذه الانسان على نفسه أو أخذه عليه غيره . أو كما قال الراغب (٥) (ت ٥٥٠٣هـ) : « الموثق الذي يلزم مراعاته » ، فكأن أبا عبيد وجده واضح الدلالة لا يحتاج الى بيان . ولذلك لم ينبه عليه .

ويلفت نظر الباحث ان كتاب أبي عبيد حفظ لنا في هذا المجال قدراً طيباً من أقوال اللغويين القدامى في معاني القرآن وبخاصة مايتعلق بتفسير غريبه . وفي مقدمة هؤلاء الأصمعي الذي كان ينشر أقواله في التفسير في ثنايا تفسيره ، حتى ان ذلك ليؤلف قدراً يعتد به من

(١) غريب الحديث ٢٧٦/٢ - ٢٧٧هـ .

(٢) ابراهيم أنيس : اللهجات العربية ص ١٥٣ .

(٣) ابراهيم أنيس : اللهجات العربية ص ١٥٤ .

(٤) غريب الحديث ١٣٨/٣ .

(٥) مفردات الفاظ القرآن ص ٤٦٣ (عهد) .

الأقوال المروية عنه في هذا الموضوع . مع ان الذين ترجموا للأصمعي وعرضوا للكلام على تفسيره غريب القرآن ، كادوا يجمعون على انه كان يتخرج من تفسير القرآن ويتوقف فيه . وقد حكى ذلك من تلامذته أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) مراراً في كتابه «فعلتُ وأفعلتُ» فقال في بعض المواضع مبيناً منهجه : « وكان لا يفسر شيئاً في القرآن ولا شيئاً مثله في القرآن أو حديث النبي صلى الله عليه وسلم الا ساهياً» (١) . وذكر انه يقول يقال : نضر الله وجهه ، ولم نسمع أحداً يقول : أنضر الله : وجهه ، وأنه أنشد لابن الرقيات بيتاً مشاهداً (لنضر) ، قال أبو حاتم : « فسألته ما معنى نضر فلم يقل شيئاً ، لأن في القرآن : «نضرة وسروراً» (٢) . ومثله ما حكاه أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، فقال : «قال نصر بن علي : كان الاصمعي يتقي أن يفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يتقي أن يفسر القرآن» .

وعلى هذا فكتاب (غريب الحديث) لابي عبيد ذو أهمية علمية كبيرة في هذا الموضوع اذ لانجد فيه أية اشارة الى هذا الذي حكوه عن الأصمعي ، بل الذي فيه بعكس ذلك تماماً إذ نجد أبا عبيد يحكي عن شيخه الاصمعي مراراً تفسيراً لطائفة من الألفاظ الغريبة في القرآن ، من دون ان ينبه ولو في موقف واحد — على أنه كان يتوقف عن ذلك . ومعلوم أن أبا عبيد ثقة في ما يرويه ويحكيه ، ولم يطعن فيه أحد من عاصره أو خلفه من أهل العلم أو غيرهم ، بل الاجماع منعقد على انه ثقة أمين . وليس لنا من تفسير لهذا الاختلاف ، بل التضاد في الرواية المتعلقة بتفسير غريب الحديث والقرآن عنه ، الا أن نقول : انه كان في فترة ما لا يجد بأساً أو حرجاً في ذلك ، وهي الفترة التي أخذ عنه فيها أبو عبيد . ثم توقف عن ذلك بعدئذ . اذ ان ابا حاتم قد عاش بعد أبي عبيد والأصمعي بنحو ثلاثين عاماً .

فما رواه عن شيخه الاصمعي في التفسير اللغوي، تفسيره لطائفة من الألفاظ الغريبة التي وردت في القرآن والحديث، كتفسيره لفظة (تهور) في الحديث المروي عن النبي (ص) أنه سار ليلة حتى تهور الليل. فقد روى عن الأصمعي أن معنى تهور الليل : أدبر وانهدم ، كما يتهور البناء وغيره ويسقط ، وأنه قال : ومنه قوله تعالى: «عل شفا جرف هار فانهار

- (١) أبو حاتم : فعلت وأفعلت ص ١١١ - ١١٢ ، ١٤١ .
(٢) فعلت وأفعلت ص ١١١ . والآية من سورة (الإنسان) : ١١ .

به» (١). فهذا يشعرنا بأن الاصمعي لم يكن يتوقف في الفترة التي كان أبو عبيد يزوي فيها عنه عن تفسير غريب ألفاظ من الكتاب المبين.

د - التفسير العقلي والتأويل :

مع أن أبا عبيد يعتد بالمأثور واللغة في التفسير ، إلا أنه يعتد كذلك بالتفسير العقلي والتأويل وهو ما عرف لدى أهل العلم باسم التفسير بالرأي بعد انضمام التفسير اللغوي إليه ، على أساس أن ذلك كله يقابل التفسير بالمأثور. فكل ما ليس بمأثور من التفسير يعد في الاصطلاح تفسيراً بالرأي.

وهذا المنهج الذي سلكه أبو عبيد يدل على تفهمه السليم لطبيعة فهم القرآن وحقيقته ، إذ لا ينبغي أن يقف هذا الفهم عند المعاني الأولى منه دائماً، وهي المعاني التي تدرك بالتفسير - وحده، الذي يجري غالباً عن طريق المأثور أو اللغة ، بل الذي عليه طبيعة القرآن هو أن يتجاوزه المفسر إلى المعاني الثانية له، مادام النص محتملاً لها مومئاً إليها. ونعني بذلك المعاني التي تحتاج إلى اجتهاد واستنباط ، أو بعبارة أخرى: إلى إعمال العقل في نطاق فهم القرآن .

ويستعمل أبو عبيد مصطلح (التأويل) بدلالته التي بينا آنفاً، كما يستعمل مصطلح (التفسير) في غير موضع بما يقابل المصطلح الأول. ويدل على ذلك ما أورده في الحديث المروي عن النبي (ص) في الروث: «انه ركس»، إذ قال أبو عبيد: «وهو شبيه المعنى بالرجيع ، يقال ركست الشيء وأركسته، لغتان: إذا رددته قال الله عز وجل «والله أركسهم بما كسبوا» وتأويله فيما نرى: انه ردهم إلى كفرهم» (٢).

فيتضح من كلامه هذا، أن ما ذكره إنما هو تأويل لأركس في الآية الكريمة، وأنه مما رآه برأيه واستنبطه بعقله وفكره .

وفي حديث النبي (ص) الذي ذكر فيه فاتحة الكتاب بقوله: «..انها السبع من المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيت» ، يقول أبو عبيد: «وجدت المثاني على ما جاء في الآثار وتأويل القرآن في ثلاثة أوجه: فهي في أحدها: القرآن كله، منها قول الله عز وجل: «الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني تقشعر منه» فوقع المعنى على القرآن كله «ثم بين أنه

(١) غريب الحديث ٨٣/١ ، والآية من سورة التوبة : ١١٩ .

(٢) غريب الحديث ٢٧٤/١ - ٢٧٥ . والآية من سورة (النساء) : ٨٨ .

سمي مثنائي: «لأن القصص والأنباء ثبتت فيه»، وأن المعنى الثاني لها هو الآيات السبع من القرآن، وهي الفاتحة؛ لقوله تعالى: «ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم». ثم بين بعد ذلك ان للمثنائي وجهاً آخر هو ما كان دون المثين وفوق المفصل من السور (١). وأورد في ذلك حديثين: أحدهما لعلقمة حين قدم مكة، والآخر لابن عباس (٢).

وبذلك ذكر أبو عبيد (التأويل) بصريح العبارة: بمعنى الوجوه الثانية للقرآن، أو أقل الوجوه المحتملة له، وهي التي تستنبط بالفكر وبذل الجهد، وطبق ذلك عملياً في فهم لفظة (المثنائي) الواردة في الكتاب المجيد.

ويتجلى أخذه بتأويل الآي وميله اليه بصوره أوضح، في فهمه لقوله تعالى: «وثيابك فطهر» (المدثر: ٤)، فقد فسره قائلا: المراد به والله اعلم - : ونفسك فطهر. وبه فسر أيضاً الثوب في حديث النبي (ص): «المتشعب بما لا يملك كلابس ثوبي زور». وجعله وجهاً آخر غير الوجه الظاهر، وقال: «والعرب تفعل ذلك كثيراً، يقال منه: فلان نقي الثياب، اذا كان برياً من الدنس والآثام، وفلان دنس الثياب، اذا كان مغموصاً عليه في دينه. واحتج له بقول امرئ القيس يمدح قوماً:

ثياب بني عوف طهاري نقيه وأوجههم بيض المسافر غــــران
وقال: «يريد: بثيابهم: أنفسهم؛ لأنها مبرأة من العيوب»، كما احتج له بيت للناطقة، وقال: «ونرى - والله اعلم - أن قول الله تبارك وتعالى: «وثيابك فطهر» من هذا» (٣) وبهذا اول ابو عبيد الثياب هنا بالنفس والذات، تاركاً ما يدل عليه الظاهر وهو الثياب التي تلبس، ذاهباً الى هذا المعنى الثاني - المجازي - العميق، الذي يليق بالسياق ويلائمه وهو قوله تعالى بعد ذلك: «والرجز فاهجر»، أي: ابق على ما انت عليه من نقاوة النفس، والبعد عن الشرك، المعبر عنه بالرجز (٤).

إلا أن هذا لا يعني بالضرورة تركه ظاهر النص مطلقاً هنا أو في أي موضع آخر من الكتاب المجيد، يرى أنه محتمل للتأويل دال عليه، بل ان ذلك يعني لديه في كثير من المواضع

(١) غريب الحديث ١٤٥/٣ .

(٢) غريب الحديث ١٤٦/٣ - ١٤٧ .

(٣) غريب الحديث ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ .

(٤) ينظر: الزمخشري: الكشاف ٢٨٥/٣ . والآية من سورة (المدثر): ٥ .

ان الكلام محتمل لهذا المعنى الثاني الباطن، مع جواز أن يراد ذلك المعنى الظاهر المتبادر،
وانما اختار الوجه الدال على المعنى العميق على ذلك المعنى المتبادر اختياراً .
على ان أبا عبيد العالم الورع لم يكن ليجازف بالقول في القرآن عندما لا يكون دليله
محكماً ، بل ، انه شأن السلف الصالح ومن تبعهم يتوقف عن القول فيه عند عدم الكفاية
في التيقن من المعنى ، أو عند عدم الدليل عليه . ويمكن أن نتبين ذلك في وقوفه عند الحديث
المروي عن النبي (ص) ، وقد ذكر المدينة : « من أحدث فيها حدثاً ، أو آوى محدثاً . فعليه
لعنة الله الى يوم القيامة ، لا يقبل منه صرف ولا عدل » . فقد فسّر الصرف بالتوبة والعدل
بالفدية . وذكر ان العدل له عين الدلالة في الايتين الكريميتين : وان تعدل كل عدل يؤخذ
منها» (الأنعام : ٧٠) ، و «لا يقبل منها عدل ولا تنفعها شقاعة» (آل عمران : ١٢٣) . الا أنه
مع هذا يصّرح بأنه لا يدري ما المراد بالصرف في قوله عزوجل : « فما تستطيعون صرفاً
ولانصرأ » (الفرقان : ١٩) ، أهو من هذا المفهوم أم من غيره ، ويذكر بعد ذلك أن ،
«بعض الناس يحمله على هذا » (١) .

(٢)

القراءات :

ليست عناية ابي عبيد بالقراءات شيئاً طارئاً او غريباً . فقد ادى اللغويين عنوا بها كثيراً
على نحو مانجد لدى سيويه والكسائي والأخفش والقراء وغيرهم . ذلك ان كتبهم في
معاني القرآن كانت حافلة بأنواع القراءات وتوجيهها وما يترتب عليها من فروق معنوية
وان لم يكن ذلك بالسعة التي وجدناها لدى اللغويين الذين تلوهم باكثر من جيل مثل ابن
خالويه وابي علي النحوي ومكي بن ابي طالب والزجاج .. وكان لابي عبيد نفسه كتاب في
القراءات يعد من الأصول في باب (٢) . وقد نوه به ونقل عنه غير واحد ممن عرض لهذا
العلم الجليل (٣) ، الذي يعد أقدم العلوم القرآنية ؛ لأنه صحب النص المنزل ، إذ كان

(١) غريب الحديث ١٦٧/٣ - ١٦٨ .

(٢) وقد أشار اليه مراراً مكي بن أبي طالب في كتابه : الإبانة عن معاني القراءات ، وأبو
شامة : في المرشد الوجيز وغيرهما .

(٣) مثل ابن مجاهد في (كتاب السبعة في القراءات) في عدة مواضع ، إذ حكى عدة وجوه من
القراءات رواها أبو عبيد بسنده عن القراء المشهورين كما في ص ١٥٣ و ٥٦١ ، ٦٢١ .

ذلك النص الكريم يؤدي بوجوه . قال أبو شامة المقدسي (ت ٥٦٦٥هـ) : « وقد سمي الأمام أبو عبيد القاسم بن سلام أهل القرآن من الصحابة في أول « كتاب القراءات » ، له ، فذكر من المهاجرين أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وطلحة وسعيداً وابن مسعود . . . » . وسيتين لنا في ماهو آتٍ ان ابا عبيد عني بالقراءات من حيث :

(أ) وجوه القراءات :

إذا تأملنا ورود القراءات في كتاب (غريب الحديث) ألفيناها ترد أما في سياق . ، الاستشهاد والاستدلال ، او في الحديث عن نزول القرآن على سبعة أحرف . ومعلوم أن القرآن وقراءاته كانت أهم الشواهد لدى اللغويين والنحاة والنقهاء والمحدثين فأما ما يتعلق بالشواهد ، فإن أبا عبيد قد جمع في كتابه طائفة مختارة من تلك القراءات ، ولم يكن اختياره لها الا على أساس صلاحها لأن تكون شاهداً بصرف النظر عن نوعها وقوتها أو ضعفها . وهذا في الواقع منهج اللغويين بعامة ، لأنهم لا يتحرّون في قبولها أو ردها ناحية كونها آحاداً أو متواترة ، صحيحة أو شاذة ، موافقة لخط المصحف تحقياً أو تقديراً أوليست كذلك ، الى غير ذلك من شروط وقواعد ، تقبل بها القراءه أو ترد ، مما استقر لدى القراء وخاصة المحققين منهم ، مثل أبي بكر بن مجاهد (ت ٥٣٢٤هـ) ومكي بن ابي طالب (ت ٥٤٣٧هـ) ومحمد بن محمد بن الجزري (ت ٥٨٣٣هـ) وغيرهم . ويمكن ان نلاحظ هذا المنهج مثلاً في كتاب سيويه ومعاني القرآن للاخفش والقراء وغيرهم ، اذ كانوا ينظرون الى القراءات هذه النظرة الخاصة ، المبنية على ما استفاد منها من وجوه الاعراب وقواعد اللغة والصرف وما إليها .

ولنضرب بعد هذا عدداً من الأمثلة لما اورده أبو عبيد من قراءات في الحديث القدسي : « كل عمل بن آدم له الا الصوم ، فان الصوم لي وانا اجزي به » ، يذكر أبو عبيد ان ، المراد بالصوم في الحديث : الفريضة المعروفة ، ثم يذكر ان للصوم دلالات آخر منها : السكوت ، والاعتدال ، كما يقال للنهار اذا اعتدل وصار وقت الظهيرة : قد صام . ويعد أن اورد بيتاً لامرئ القيس يقول في شطره الثاني :

ذموم إذا صام النهار وهجرًا

قال : « وقرأ أنس بن مالك : (اني نذرت للرحمن صوماً) (مريم : ٢٦) ، ويروي . صمتاً (١) وهذه القراءة « صمتاً » من روايات الآحاد ؛ لأنها قراءة لأحد الصحابة ، وهي وان وافقت العربية وصحت روايتها ، فإنها خالفت خط المصحف العثماني ، ولا يخالف خط المصحف الا ما هو آحاد من القراءات المروية « ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد » (٢) . بل يثبت بالتواتر .

ونراه يربط بعض قراءات الصحابة بتلك القراءات التي قرأ بها القراء المشهورون من بعدهم كقراءة الامام علي للآية ١٢ من سورة (الانشقاق) ، التي قرأ بها الكسائي ، أحد القراء السبعة المشهورين ، يقول أبو عبيد : « وروي عن علي رحمه الله انه كان يقرأ : « ويصلي سعيراً » ، وكان الكسائي يقرأ به » . وهذه القراءة لم يقرأ بها الكسائي وحده ، بل قرأ بها ثلاثة غيره من السبعة وهم : ابن كثير ونافع وابن عامر (٣) ، ووافقهم من غير المشهورين ابن محيص والحسن البصري (٤) . ويبدو ان ابا عبيد خص الكسائي من دونهم بالذكر لشهرته ، أولاً ولتلمذته عليه ثانياً ، اذ كان الكسائي — كما ألمعنا في أول هذا البحث — من شيوخ أبي عبيد . وقد أخذ عنه القراءة عرضاً وسماعاً (٥) فضلاً عن ان ابا عبيد كان كوفياً (٥) ايضاً ، أي من مدرسة شيخه الكسائي ، الذي يعد رأس المدرسة الكوفية ومؤسسها الحقيقي هو وتلميذه القراء (٦) . فلا غرابة اذاً ان يعنى ابو عبيدة كل هذه العناية ، بقراءات الكسائي ، اذ نراه يورد قراءات له مراراً في غير موضع من كتابه ، مبيناً وجوهها المختلفة . فمن ذلك قراءة « فشاربون شرب الهيم » بفتح الشين بدلا من ضمها (الواقعة : (٥٥) محتجاً للفتح الذي قرأ به الكسائي ، بالحديث المروي عن النبي (ص) في أيام التشريق : «إنها أيام أكل وشرب» ، خلافاً لما يرويه المحدثون من أنهما بالضم (٧) .

- (١) غريب الحديث ١/٣٢٥ - ٣٢٨ .
- (٢) مكّي : الإبانة عن معاني القراءات ص ٢٢ .
- (٣) ابن الجزري : تقريب النشر في القراءات العشر ص ١٨٧ .
- (٤) الديمياطي : اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ص ٤٣٦ .
- (٥) الذهبي : معرفة القراء الكبار ١/١٤٠ . والجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٨ .
- (٥) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٩ ، والذهبي : معرفة القراء الكبار ١/١٤٢ .
- (٦) المخزومي : مدرسة الكوفة ص ٧٤ .
- (٧) غريب الحديث ١/١٨٣ .

وهذه القراءة لم ينفرد بها الكسائي أيضاً ، بل قرأ معه بها قراء آخرون مشهورون هم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر من السبعة (١) ، كما قرأ بها معهم من تمة العشرة : يعقوب الخضرمي وخلف بن هشام البزار ، ومن الأربعة الذين لم تعد قراءاتهم مشهورة ابن محيص واليزيدي . (٢) .

وليس أبو عبيد من يجهل قراءة هؤلاء القراء لهذه الآية الكريمة ، لما بيناه آنفاً من سعة علمه بالقراءات ، بل وتصنيفه فيها كما أسلفنا ، وإنما خص قراءة الكسائي بالذكر من دونهم للأسباب التي ذكرناها فيما يبدو .

ويورد أبو عبيدة القراءة غير المشهورة الى جانب القراءة المشهورة في مواضع ، وكلامه يشعر بأنه يرتضي الأولى كما يرتضي الثانية، اذ نراه يوردها على وجه المساواة لها .

ويلحظ انه يفعل ذلك حين يحقق له هذا الصنيع غرضاً علمياً، كالاتجاه اللغوي ، على نحو ماوردته في تفسير كلمة (أمه) في اللغة ، اذ ذكر أنها في حديث محمد بن شهاب الزهري: «فإن عوقب فأمه ليس عليه حد إلا أن يأمه من غير عقوبة»، يراد بها الإقرار، وبين أنه لم يسمعه الا في هذا الحديث ، وأنه يرد في غير هذا الموضع بمعنى النسيان، واحتج له بما روى عن عكرمة وابن عباس من أنهما كانا يقرآن: «وادكر بعد أمه» (٣)، أي بعد نسيان، بدلا من القراءة المشهورة: «وادكر بعد أمّة» (يوسف: ٤٥)، فالقراءة الأولى مروية بالهاء والثانية بالتاء مع تباين في حركات كل منهما، واختلاف في المعنى، ذلك أنه في الثانية يراد به : بعد حين (٤) .

وبذلك اورد أبو عبيد هذه القراءة غير المشهورة من أجل التذليل على أن لكلمة (أمه) في اللغة معنى غير الذي ورد في الحديث ، وهو الإقرار، اذ ترد كما بين بمعنى النسيان ، وكأنه لمح ايضاً ان اللفظ يكاد يكون على هذا من الأضداد، لأن الإقرار والنسيان ضدان .

(١) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٦٢٣ .

(٢) اتحاف فضلاء البشر ص ٤٠٨ .

(٣) غريب الحديث ٤/٧٧ .

(٤) الراغب : مفردات الفاظ القرآن ص ١٩ (أم) .

(ب) توجيه القراءات

وعني أبو عبيد بناحية مهمة تتعلق بالقراءات القرآنية ووجوهها واختلاف القراء فيها، سواء اكانت من المشهورة أم من الآحاد التي قرأ بها عدد من الصحابة.

فمن ذلك توجيهه لقراءة من قرأ: «وما كان لنبي أن يغفل» (آل عمران : ١٦١) بصيغة البناء للمجهول (يُغْفَل) بدلا من قراءة الأكثرين (١) و(يَغْفُل). فقد احتل لتلك القراءة وجهين: أن يكون يغفل بمعنى: يخان: أي: أن يؤخذ من غنيمته. أو يكون معناه: ينسب الى الغلول وهو الخيانة (٢).

وإذا لايفوت أبا عبيدة حين يوجه القراءات القرآنية ان يدرك ما يترتب عليها من وجوه معنوية، ولذا فهو يوجهها توجيهاً معنوياً ليسوغها، كما رأينا في القراءة السالفة، اذ جاءت بوجهين، فبين أن وراءهما معنيين.

ونراه في موضع آخر يذكر ثلاثة وجوه من القراءات قرأ ببعضها القراء المشهورون، وبالبعض الآخر غير واحد من الصحابة. وتلك هي قراءة قوله تعالى: «فاذكروا اسم الله عليها صواف» (الحج: ٣٦)؛ اذ بين انها في قراءة ابن عباس: «صوافن»، وأنه (فسرها): معقولة احدى يديها على ثلاث قوائم، وأنها في قراءة ابى مسعود: صوافن كذلك، ولكنه — اي ابن مسعود — رأى ان معناها: قياماً. وبين بعد ذلك ان مجاهداً قال في توجيه قراءتها: من قرأها صوافن أراد: معقولة، ومن قرأها صواف أراد بها: قد صفت يديها، فكلاهما له معنى. ثم اشار أبو عبيد بعد ذلك الى انه قد روي عن الحسن البصري غير هاتين القراءتين؛ اذ قرأها: صوافي، وأنه قال: خالصة لله، ووجه أبو عبيد كلام الحسن وفسره بأنه: كأنه يذهب الى جمع صافية» (٣). والخلوص والصفاء معنيان متماثلان او متقاربان.

فيلحظ هنا أن أبا عبيدة أورد توجيه عدد من الصحابة والتابعين لبعض القراءات. ونراه في موضع آخر يورد توجيه بعض شيوخه لقراءات السلف، على نحو حكايته توجيه الكسائي لقراءة ابن مسعود، فقد قال: «وسمعت الكسائي يقول في قراءة عبد الله: (ذلك عيسى بن مريم قال الحق الذي فيه يمترون)، فهو من هذا، كأنه قال: قول الحق الذي فيه يمترون».

(١) قرأ بالأولى ثلاثة من العشرة هم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم. وقرأ الباقون بالثانية:

ينظر تقريب النشر ص ١٠٢ .

(٢) غريب الحديث ٢٠٠/١ .

(٣) غريب الحديث ٨/٣ .

والقراءة المشهورة المجمع عليها: «قول الحق» (١). ومراده عن عبارة: «فهو من هذا»، أنه من قبيل كلمة (قال) في الحديث المروي عن النبي (ص)، الذي أورده قبل ذلك. وهو أنه (ص): «نهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال وإضاعة المال...» إلى آخر الحديث. وذكر ان الكسائي وأبا عبيدة وجهها بأنها مصدر، فكأنه قال (ص): عن قيل وقول (٢). وبذلك قبل أبو عبيد هذه القراءة التي قرأ بها لغويان مشهوران إلى جانب القراءة الأشهر، وهذا في الواقع يؤكد قول الجزري (٣): «وله اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر».

إن الفروق المعنوية المترتبة على القراءات تنال لدى أبي عبيد عناية واضحة، فكأنه يدرك من خلال عرضها وبيانها أن وراءها حصيلة معنوية، حرية بأن تنال عناية خاصة عند الوقوف عليها. ويمكننا أن نتبين ذلك بوضوح في توجيهه للقراءات الثلاث للفعل (أمر) المروية في قراءة الآية الكريمة: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها» (الإسراء: ١٦) وذلك في تفسيره لكلمة (مأمورة) في الحديث المروي عن النبي (ص): «خير المال سكة مأمورة وفرس مأمورة. وبعضهم يقول: مهرة مأمورة». فقد بين أن الفرس أو المهرة المأمورة: الكثيرة النتاج، وأن بعض القراء قرأ: «أمرنا» غير ممدود، وأن هذا قد يكون من الأمر، وأن الحسن البصري فسرها: أمرناهم بالطاعة فعصوا. فيكون: أمرنا - احتمالاً - بمعنى أكثرنا، على حد قوله (ص) في الحديث المروي: فرس مأمورة. ثم قال: «ومن قرأها: أمرنا فمدّها، فليس معناها إلا أكثرنا، على حد قوله: فرس مأمورة. ثم قال: «ومن قرأها أمرنا مشددة، فهو من التسليط، يقول: سلطنا» (٤).

والقراءة بالمد هي قراءة يعقوب الحضرمي أحد القراء العشرة، وقراءة الباقيين بالقصر، إلا ماروي خارجة عن نافع، وحامد بن سلمة عن أبي كثير فإنهما رواها بالمد أيضاً (٥). وأما القراءة التي بالتشديد، فقد رواها ليث عن أبي عمر (٦). ويلحظ ان ابا عبيد تحاشى

(١) الآية من سورة مريم: ٣٤ وقرئت برفع اللام ونصبها، تقريب النشر ١٤٠.

(٢) غريب الحديث ٥٠/٢ - ٥١.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١٨/٢.

(٤) غريب الحديث ٣٥٠/١ - ٣٥١.

(٥) تقريب النشر ص ١٣٣.

(٦) ابن مجاهد: كتاب السبعة ص ٣٧٩.

تأويل (أمرنا) بالطلب والتنفيذ ، إذ ان ذلك لا يلبق بالعدالة الألهية ، لانه الله تعالى لا يأمر الا بالعدل .

وبهذا نجد ابا عبيد يعنى بالقراءات وتوجيهها ، وما قد يترتب عليها من تباين في المعنى وتعدد في الدلالات. وهو بهذا يعد من الرواد، إذ ان الكتب التي عنيت بتوجيه القراءات من بعده ، مثل كتابي ابن خالويه (١) (ت ٥٣٧٠هـ) ، وكتاب ابي علي النحوي (٢) (ت ٥٣٧٧هـ) جاءت بعده بنحو قرن ونصف ، بل من جاء بعدهما كمكي بن ابي طالب (٣) (ت ٥٤٣٧هـ) و ابي عمرو الداني (ت ٥٤٤٤هـ) .

(٣)

نزول القرآن :

عرض أبو عبيد في مواضع من (غريب الحديث) لنزول القرآن ، متناولا ما يتعلق بالنزول من أمور ، وهي : سبب النزول ومكانه وزمانه ، التي يشتمل عليها النزول في الاصطلاح (٤) .

فراه مثلا يقف عند الآية الكريمة : « وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحي العظام وهي رميم » (يس : ٧٨) ، ثم يقول : « ويروى عن ابي بن خلف ، لما نزلت هذه الآية أتى بعظم بال الى النبي عليه السلام ، فجعل يفتته ويقول : أترى الله يا محمد يحي هذا بعد ما قدرم » (٥) ؟ . وهذه الرواية أوردتها كتب السير والنزول والتفسير على نحو مانجده

(١) القراءات وعللها ، وهو مخطوط منه نسخة مصورة عن مكتبة مراد ملا في معهد احياء المخطوطات العربية، برقم ٥٢- قراءات . والحجة في القراءات السبع والمطبوع. وهو له كما ثبت لي ذلك من عرضه على كتابه الأول .

(٢) الحجة للقرأة السبعة ، ومنه صورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٤٠١٢ عن مراد مكتبة ملا . والمطبوع منه جزاءن بتحقيق علي النجدي ناصف ورفيقه .

(٣) في كتابه : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . وهو مطبوع .

(٤) الزرقاني : مناهل العرفان في علوم القرآن ٤٧١/١ ، أسفل .

(٥) غريب الحديث ٢٧٤/١ .

في سيرة ابن هشام (١) ، وتفسير الطبري» (٢) واسباب النزول للواحدى (٣) (ت٤٦٨هـ) .
 واورد أبو عبيد بعض اسباب النزول مسندة إلى النبي (ص) على نحو ماورده في
 نزول الاية الكريمة : « كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد
 والانى بالانى» (البقرة : ١٧٨) ، إذ قال : « في حديث النبي عليه السلام ... كان بين
 حيين من العرب قتال . وكان لأحد الحيين طول على الآخرين . وقالوا : لانرضى الا ان
 يقتل بالعبد منا الحر منهم ، وبالمراة ، الرجل . قال فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يتباعوا ، وقيل : يتباوأوا» (٤) .

وهذا الذي ذكره أبو عبيد أورده الطبري (٥) ، وحكاه أبو الحسن الواحدى (٦) عن
 الشعبي بهذا المقاد ، وذكر السيوطى (٧) بالدلالة نفسها أن ابن أبي حاتم أخرجه عن سعيد
 ابن جبير .

ويشير أبو عبيد في بعض المواضع الى ماقد يلبس بعض نزول آي القرآن من أحداث ،
 فيذكر انه حين نزل قوله تعالى : « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً » (البقرة : ٢٤٥)
 قال أبو طلحة الصحابي لرسول الله (ص) : ان لي مخرفاً - يعني جنى نخل - وقد
 جعلته صدقة فقال النبي (ص) : « اجعله في فقراء قومك » (٨) .

ويلفتنا في موضوع نزول القرآن كلامه على حديث الأحرف السبعة المشهور الذي روي
 عن النبي (ص) بصيغ وألفاظ متعددة، أورد أبو عبيد عدداً منها. فذكر أولاً أنه (ص) قال :
 «ان القرآن نزال على سبعة أحرف كل حرف منها كاف شاف» . ثم أورد في هذا الموضوع
 أحاديث مروية عن عبدالله بن مسعود وعمر بن الخطاب وجندب بن عبدالله وابي العالية

(١) ٢٤٣-٢٤٢/١ .

(٢) جامع البيان ٢٣/٢٠-٢١ .

(٣) ص ٢٠٩ .

(٤) غريب الحديث ٢/٢٥٠ ، أي : يتساوا . فالتباؤ : التساوي .

(٥) جامع البيان ٢/٦٠-٦١ .

(٦) أسباب النزول ص ٢٦ .

(٧) لباب النقول في أسباب النزول ص ٢٤ .

(٨) غريب الحديث ١٠/٨١ .

الرياحي ، تفيد ان القرآن له وجوه من القراءة ، وانه ينبغي عدم تغليب قارئه اذا قرأ بغير
ما عرف السامع من لفظه . (١)

وعرض ابو عبيد كذلك لحديث ظاهر القرآن وباطنه ، وهو الحديث الذي اختلف
في دلالة اختلافاً غير يسير . فاورد طائفة من أقوالهم تلك ، وهذا الحديث هو : « ما نزل
من القرآن آية الا لها ظهر وبطن ، ولكل حرف حد ولكل حد مُطلع » . فذكر عن الحسن
البصري ان (المطلع) معناه : « يطلع قوم يعملون به » . فعلق أبو عبيد على ذلك بأن الحسن ان
أراد بقوله هذا الذهاب الى ماروي عن ابن مسعود ، من انه مامن حرف ، أو قال : آية
الا وقد عمل بها قوم ، اولها قوم سيعملون بها ، فهو وجه ، والافان المطّلع في كلام
العرب على غير هذا الوجه ؛ اذ هو في كلامهم : « المأتى الذي يؤتى منه حتى يُعلم
علم القرآن » (٢) .

وبيّن أبو عبيد بعد ذلك ان الناس اختلفوا في تأويل قوله : « لها ظهر وبطن » ، فسئل
الحسن عن ذلك فقال : ان العرب تقول قد قلبت أمري ظهراً لبطن ، وان غيره قال :
الظهر لفظ القرآن ، والبطن تأويله . ثم ذكر ثالثاً له ، هو ما قصه القرآن من أخبار الامم
الغابرة والقرى المؤتفكة ، كعاد وثمود ولوط ، وما أخبر عن ذنوبهم وعتابهم . أما الباطن
فهو ما وراء ذلك من قصد ، وهو العبرة التي توخاها القرآن من قصصه ، وهي
ان من يفعل مثل أفعالهم يلق مثل جزائهم ، فيكون ذلك رادعاً لمن تسوّل له نفسه الاجترار
على محارم الله وتعدّي حدوده ، والنأي عن عبادته وتوحيده (٣) . وهو وجه يعنى بمسا
يسمى اليوم : المعاني الثانية للقرآن ، وهي المعاني التي تتجاوز ظاهره الى مقاصده ،
ومغازيه ، من دون أن تنحرف الى ما يسمى بالتأويل الباطني الذي ينقسم عن الظاهر كلياً
فلاتكون لديه وشيجة تربطه به ، من قريب او بعيد ، كتأويل بعض المتصوفة والفرق ،
الباطنية والفلاسفة واخوان الصفا .

(١) غريب الحديث ١١/٢ - ١٢ .

(٢) غريب الحديث ١٢/٢ .

(٣) غريب الحديث ١٣/٢ .

وقد فسر ابو عبيد حديث الأحرف السبعة الذي ذكرنا بسبع لغات من لغات العرب ، ولكنه مع هذا لم يذهب الى «ان يكون في الحرف الواحد سبعة اوجه» إذ أنه يرى أن «هذا لم يسمع به قط»، ولكنه يرى أن «هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن ، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اهل اليمن ، وكذلك سائر اللغات، ومعانيها مع هذا كله واحد» . واحتج لهذا التفسير بالأحاديث التي أشرنا اليها سالفاً كحديث ابن مسعود: «اني قد رأيت القراءة فوجدتهم متقاربين فاقروا كما علمتهم»، انما هو كقول أحدكم: هلم، وتعال» .

وبين أبو عبيد أن محمد بن سيرين كان يذهب الى هذا التمثيل، فيقول: «انما هو كقولك هلم وتعال وأقبل»، وأنه فسره بقراءة ابن مسعود: «ان كانت الازقية واحدة»، وبالقراءة المجمع عليها: «ان كانت الاصيحة واحدة» (يس: ٩ / ٥٣). وأنه قد بين أن «المعنى فيهما واحد» (١) .

وهذا الذي ذهب اليه ابو عبيد ، تابعه فيه من بعده كثيرون منهم الطبري (٢)، وأوصل ابن قتيبة (٣) بتكلف واضح وجوه القراءة الى سبع صور، حتى إنه أدرج فيها ما ينبغي أن يعد مما كتب على عدد من مصاحف الصحابة، على سبيل التأويل ، لاعلى انه من التتزيل ، وذلك مثل «ولي نعجة أنثى» (٤). فقد عدها قراءة ، مع أن فيها زيادة لفظة (انثى) على القراءة المشهورة المجمع عليها. وهذه القراءة نسبت الى ابن مسعود (٥) . وهي في رأينا ليست قراء أصلاً ، وانما هي بيان وتفسير لنعجة (٦) ، وقد نقاها خط المصحف ، لو كانت قراءة ، مثلما نفى كثيراً مما قيل فيه انه قراءة .

- (١) غريب الحديث ٣/١٥٩ - ١٦٠ .
- (٢) جامع البيان ١/١٥٠ من المقدمة .
- (٣) تأويل مشكل القرآن ص ٣٦ - ٣٨ .
- (٤) تأويل مشكل القرآن ص ٣٨ .
- (٥) نفسه ص ٣٨ ، وابن خالويه : مختصر في شواذ القرآن ص ١٣٠ .
- (٦) النعجة هنا : أنثى الظأن . فذلك من معانيها التي هي : الظباء والبقر الوحشي والشاء الجبلي . ينظر اللسان ٣/٣٠٣ (نعج) . فيكون وصفها بالأنثى زيادة بيان لها أو لتمييزها من هذه الأنواع .

على أن من التكلف القول إنها كانت فيه قبل كتابة المصحف العثماني، لأننا لانملك الدليل العلمي القاطع على ذلك، ومع ذلك فقد ذكر ابن قتيبة ما أجمع عليه عامة أهل العلم من أن هذه - التي عدت قراءات - لا يقرأ بها : لأن «كل ما كان منها موافقاً لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه، جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه» (١).

وقد حكى قول أبي عبيد الذي أوردنا غير واحد ممن صنف في علوم القرآن، من بعد كأبي شامة المقدسي (ت ٥٦٦٥هـ)، الذي ذكر ان أبا عبيد أوردته في كتابه: (غريب الحديث) وفي كتابه الآخر: (فضائل القرآن)، وأنه ساق في الكتاب الأخير روايات متعددة تدل على أن القرآن نزل بلغة قريش ولغات للعرب أخرى (٢).

والذي يطمئن إليه الباحث في هذا الموضوع الذي تعددت فيه الآراء وتشعبت، أنه لا يراد بالسبعة في الحديث حقيقة العدد، بل يراد بها الدلالة على الكثرة. وهو ما رآه غير واحد من القدماء، ونصره أبو شامة، فقد نقل عن أبي سليمان الخطابي، (ت ٥٣٨٨هـ) من كتاب «معالم السنن»، الذي هو شرح لسنن أبي داود، أنه قال بعد إيراد وجوه متعددة في تفسير السبعة في الحديث: «وقيل فيه وجه آخر: وهو أن المراد به التوسعة، ليس حصراً للعدد». وعلق أبو شامة على ذلك بقوله: «هذا موافق لما سبق تقريره على ما روي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما، وهو كما قيل في معنى قوله: «ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم»: إنه جرى كالمثل في التعبير عن التكثير، لاحتصراً في هذا العدد، والله أعلم» (٣).

وكان الذي روي عن علي وابن عباس قد ذكره أبو شامة قبل ذلك، وهو أن النبي (ص) كان يقرأ الناس بلغة واحدة، فاشتد ذلك عليهم، فنزل جبريل فقال: يا محمد، اقرأ كل قوم بلغتهم (٤).

وقد ذهب الى هذا الرأي أيضاً القاضي عياض (٥) (ت ٥٥٤٤هـ)، واليه ذهب من المعاصرين غير واحد من اللغويين والمختصين بالدراسات القرآنية، وفي مقدمتهم الدكتور ابراهيم

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٤٢ .

(٢) ابو شامة : المرشد الوجيز ص ٩١ - ٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ٩٩ .

(٤) نفسه ص ٩٦ - ٩٧ .

(٥) السيوطي : الاتقان ١ / ٤٥ ، وينظر: الصالح : مباحث في علوم القرآن ص ١٠٤ ، ومن العجيب أنه رحمه الله - استغرب ذلك من القاضي، على اساس أنه «لا يفضل على الرواية الصحيحة شيئاً»، وكأن الآثار لم ترد على وفق هذا الوجه . مع انها كما أسلفنا واردة.

أنيس (١) ، والدكتور عبد الصبور شاهين ، (٢) وإليه نميل ونختار كما ألمعنا آنفاً .
ومن الغريب حقاً ماذهب إليه المرحوم صبحي الصالح من أن «الذين يستبعلون الحصر هنا
يغالون في هجران النصوص البالغة درجة التواتر» كما يقول (٣) ، وأن «قوماً ممن لايبالون
بالنصوص ولا يتورعون عن هجرانها أو أخرارجها عن ظاهرها تسرعوا فرأوا أنه ليس المراد
بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسعة...» (٤) ، نقول.. من الغريب حقاً
أن يقول هذا الكلام مع أن الروايات - كما قرر أبو شامة في كلامه الذي أوردناه سالفاً -
تعضد هذا الرأي ، ومنها مروى عن كبار الصحابة كعلي وابن عباس رضي الله عنهما ،
فلم يبق إذاً إلا التسليم بمثل هذه الروايات وعدّها مما ينبغي أن يؤخذ به في هذا الموضوع .
وكان من الجدير بالشيخ الصالح تغمده الله برضوانه أن يجعل هذا الوجه - إن كان كافياً
بالوجه الأول - بإزائه ، وينظر إليه على أنه مما يحتمله حديث الأحرف السبعة أيضاً ، لا
أن يردّه مثل هذا الرد الذي يدل على استيحاء كثير منه له ، مع ان هناك من معاصريه من
يرى ان حمل الحديث على حقيقة العدد «خبط بغير دليل وتبه لاهدى معه» (٥) .

على أن أبا بكر الباقلاني (ت ٥٤٠٣هـ) قد رد تفسير هذا الحديث بسبع لغات مختلفات ،
فقال : «هذا باطل إلا أن يريد الوجوه المختلفة التي تستعمل في القصة الواحدة» (٦) . وكأنه
يذهب في قوله القصة الى الموضوع الواحد ، الذي يرد بأساليب متنوعة ومعناه واحد ،
ومنه ما في قصص القرآن أيضاً من تنوع في التعبير والأسلوب . مع اتفاق المضمون .

(٤)

الناسخ والمنسوخ :

يعد أبو عبيد من أقدم من الف في ناسخ القرآن ومنسوخه ، اذ له كتاب فيه أشار إليه

- (١) اللهجات العربية ص ١٨٢ .
- (٢) تاريخ القرآن ص ٤٣ .
- (٣) الصالح : مباحث في علوم القرآن ص ١٠٣ .
- (٤) نفسه ص ١٠٣ - ١٠٤ .
- (٥) ينظر رأي الدكتور عبدالصبور شاهين في كتابه : تاريخ القرآن ص ٤٣ .
- (٦) الباقلاني : الانتصار لنقل القرآن ص ١١٩ .

ابن النديم (١) ، حين عدد كتبه. وله مع ذلك اشارات في هذا الموضوع وردت في ثنايا كتابه: (غريب الحديث) .

ففي وقوفه عند الحديث المروي عن النبي (ص) في عدة المرأة المتوفى عنها زوجها ، أورد أبو عبيد نص الحديث الى أن المرأة كانت في الجاهلية تمكث حولا بعد وفاة زوجها في بيتها لاتخرج منه ثم صار بحكم الاسلام أربعة أشهر وعشراً ، واستطرد منه بعد ذلك الى الكلام عما نزل من قرآن في هذا الشأن ، وما نزل بعد ذلك من قرآن ناسخ «ونزل بذلك القرآن في اول الإسلام، قوله: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن الى الحول غير اخراج)، ثم نسخ ذلك بقوله عز وجل: (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً)» (٢) ، والآيتان كلتاهما في سورة البقرة (٣) .

وبهذا اعطى أبو عبيد وحدّد مفهوم النسخ بدقة في الاصطلاح، وهو ازالة حكم شرعي سابق بحكم شرعي لاحق ، وذلك دون شك مرتبط بمصالح العباد ، وبالتدرج في الأحكام الشرعية ، على وفق متطلبات المجتمع ومصالحته التي يعلمها الله سبحانه ، فيتزل فيها آناً بعد آناً ناسخ بعضها لبعض تارة . وله حكم ثابت لايتغير تارة أخرى .

ألا أن مفهوم النسخ لايقف - في مايلسو - عند هذا الحد لديه، بل يتجاوزه الى ما لايعد من النسخ في الواقع ، وهو رفع عادات الجاهلية التي لاتتفق والاسلام (٤) . وهذا ليس من النسخ في شيء ؛ لأن حقيقة النسخ ان يتزل حكمان في القرآن كلاهما حدث في الاسلام ، وليس ما في الجاهلية من عادات يعد حكماً ؛ لانه ليس من شرع الله ، فيصح عليه مفهوم النسخ ، « إذ ان النسخ رفع حكم شرعي ، وماذكروه من هذه الأمثلة ونحوها ، رفع الاسلام فيه البراءة الأصلية ، وهي حكم عقلي لاشرعي » (٥) .

(١) الفهرس ص ١٠٧ . وعد الزركشي أبا عبيد أول من صنف في الناسخ والمنسوخ . ينظر : البرهان ٢٨/٢ .

(٢) غريب الحديث ٩٧/٢ .

(٣) وهما الآيتان ٢٤٠ و ٢٣٤ على الترتيب ، وقد تقدمت منهما الناسخة على المنسوخة في ترتيب المصحف ، لانه إنما بني على التوقيف لا على تاريخ النزول .

(٤) ينظر ١٩٤/١ - ١٩٥ في العتيرة والرحبية وهما مما يذبح في الجاهلية تقرباً للاطمة .

(٥) الزرقاني : مناهل العرفان ١٥٠/٢ .

ونبه ابو عبيد على ضرب من النسخ، وهو نسخ القرآن بالسنة ، الذي يعدّ أحد أضرب النسخ . ويتجلى ذلك في تفسيره لغريب حديث الرهط الذين قدموا المدينة فكرهوها ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو خرجتم الى ابلنا فأصبتكم من أبوالها وألبانها ففعلوا فصحبوا ، فمالوا الى الرعاء فقتلوهم واستاقوا الابل وارتدوا عن الاسلام . فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم في آثارهم فأتي بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركوا بالحرّة حتى ماتوا » (١) .

فقد فسّر أبو عبيد (السمل) بأنه فقء العين بحديدة محمّاة أو بغير ذلك ثم قال : « وأما قطع أيديهم وارجلهم وسمل أعينهم ، فيروون - والله اعلم - أن هذا كان في أول الاسلام قبل ان تنزل الحدود فنسخ . الاترى ان المرتد ليس حدّه الا القتل .

فأما السمل فإنه مُثَلَّة ، وقد نهى النبي عليه السلام عن المثلة » ، ثم حكى عن ابن سيرين ان امر هؤلاء كان « قبل ان تنزل الحدود » ، وقال : « فترى أن هذا هو الناسخ ، للأول والله أعلم . » (٢) .

وبذلك نجد أبا عبيد كان يرى ان القرآن ينسخ السنة في موارد ؛ لأن ما اتخذته النبي (ص) في معاقبة هؤلاء القتالين لم يكن هو الحكم الذي استقر بعد ذلك في الاسلام ؛ لأن فيه التمثيل بتقطيع الأعضاء في عقوبة قتل القاتل عمداً ، وليس هو كذلك في القرآن ، لأنه انما أمر بالقتل فحسب ، الا أن يعفو أهل القتل . ولذلك قال أبو بكر الجصاص ، (ت ٥٣٧٠هـ) في معنى قوله تعالى : « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل انه كان منصوراً » : « يعني والله اعلم السرف في القصاص بأن يقتل غير قاتله او ان يمثل بالقاتل فيقتله على غير الوجه المستحق من القتل » (٣) ، فكان مما فهمه الجصاص من عدم الاسراف الوارد في الآية عدم التمثيل بعد القتل .

ومن هنا عدّ أبو عبيد الحكم القرآني ناسخاً لذلك العمل النبوي الذي أشار إليه .

(١) غريب الحديث ١٧٣/١ .

(٢) غريب الحديث ١٧٤/١ - ١٧٥ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ١٥٧/١ . والآية من سورة الإسراء : ٣٣

فضائل القرآن :

يعد أبو عبيد من أقدم من ألف في فضائل القرآن ، فله في ذلك كتاب ذكره ابن النديم في الفهرس (١) . ويبدو ان هذا الكتاب بقي متداولاً الى عصور متأخرة ؛ اذ نجد شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي المتوفى ٦٦٥ هـ ، ينقل عنه في كتابه (المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالكتاب العزيز) في عدة مواضع ، كقوله في أحدها : «قال الامام أبو عبيد القاسم في كتاب فضائل القرآن ، حدثنا يزيد بن هارون عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، فقال : أنزل القرآن جملة واحدة الى سماء الدنيا في ليلة القدر ، ثم نزل بعد ذلك في عشرين سنة ، وقرأ : (وقرآنًا فرقاه ، لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً) (٢) .

وفي كتاب (غريب الحديث) عرض أبو عبيد لبيان كثير من فضائل القرآن ، من خلال تفسيره لغريب طائفة من الأحاديث التي تتعلق بهذه الفضائل ، وذلك :

(آ) انه عرض لفضل قراءة القرآن ، فبين ان الطريقة المثلى فيه التوسط بين الإفراط في القراءة والتفريط فيها . ففي حديث عبدالله بن مطرف حين تعبد ، فقال له أبوه : العلم أفضل من العمل ، والحسنة بين السيئتين ، وخير الأمور أوسطها » ، فسّر أبو عبيد الحسنة بين السيئتين بقوله : « فأراد ان الغلو في العمل سيئة ، والتقصير عنه سيئة . والحسنة بينهما وهو القصد » . ثم احتج له بحديث آخر دال على ذلك قائلاً : « كما جاء في الحديث الآخر في فضل قارئ القرآن غير الغلبي فيه ، ولا الجافي عنه » . وفسّر فحوى هذا الحديث بقوله : « فالغلو فيه : التعمق ، والجفاء فيه : التقصير . وكلاهما سيئة » . واحتج له بعد ذلك بإيتين دالتين على التوسط في الانفاق (٣) .

(١) ص ١٠٦ .

(٢) أبو شامة : المرشد الوجيز ص ١٤ - ١٥ ، والآية من الاسراء : ١٠٣ ، ونقل عنه في ص ٢١ ، ٣٢ ، ٩١ ، ١٩٣ .

(٣) هما الآيتان : ٢٩ من الاسراء ، ٦٧ من الفرقان .

(ب) ونبه أبو عبيد على أمر مهم يتعلق بحفظ القرآن ، وهو ضرورة الحفاظ على حفظه ، وعدم ترك تلاوته ، لأن هذا الترك يؤدي الى النسيان ، أو كما يدل عليه فحوى الحديث : الى التنسي ، فتراه في أحد المواضع يذكر الحديث المروي عن النبي (ص) : «بئسماً لاحدكم ان يقول : نسيتُ آية كيت وكيت ، ليس هو نسي ، ولكنه نسي ، (١) واستذكروا القرآن ، فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقْلها . «فبين أبو عبيد بعد ايراد هذا الحديث ، ان وجهه : « انما هو على التارك لتلاوة القرآن الجافي عنه . واحتج له بسياق الحديث نفسه ، وهو قوله (ص) : « واستذكروا القرآن » ، كما احتج له بأقوال أخرى لها عين الدلالة ، وهي قوله (ص) : « تعهدوا القرآن » ، وقال : « فليس يقال هذا اللتارك » ، وقول الضحاك بن مزاحم : « ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه الا بذنب يحدثه ، لأن الله تبارك وتعالى يقول : « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم (٢) ، وان نسيان القرآن من أعظم المصائب » . وقد علق أبو عبيد على هذا الحديث بقوله : « انما هذا على الترك ، فأما الذي هو دائب في تلاوته ، حريص على حفظه — الامن النسيان — ثم يغلبه ، فليس من ذلك في شيء » (٣) .

وبذلك وضع أبو عبيد النقاط على الحروف ، حين عرض بالبيان والايضاح المراد من النسيان هنا ، وذلك بأن بين أنه النسيان المقرون بالترك والاهمال ، لا النسيان الذي يقترن بالمواظبة والدأب على التلاوة .

(ج) وعرض أبو عبيد لأهم موضوع يتعلق بالقرآن في الحياة الاسلامية ، وهو العمل به من دون الوقوف عند تلاوته . وذلك في حديث أبي موسى : « فاتبعوا القرآن . اذ فسره . بعبارة : « اجعلوه إمامكم ثم اتلوه » . ونظر له بقوله تعالى : « الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته » (البقرة : ١٢١) . وروى بسنده عن عكرمة أن المعنى : يتبعونه حق اتباعه . ثم استطرد منه الى شفاعة القرآن ، وأورد قول الرسول (ص) : « إن القرآن

(١) غريب الحديث ١٤٨/٣ .

(٢) الآية من سورة الشورى : ٣٠ .

(٣) غريب الحديث ١٤٩/٣ .

شافع مشفق ، وما حل "مصدق" ، ثم بين ان هناك قولاً آخر أحسن من هذا القول ، وهو ان يكون المعنى : « لاتدعوا العمل به فتكونوا قد جعلتموه وراء ظهوركم » (١) وروى بعد ذلك بسنده عن الشعبي في قوله تعالى : « فنبذوه وراء ظهورهم » . انه قال : « أما انه كان بين أيديهم ، ولكنهم نبذوا العمل به » (٢) .

وبذلك أكد أبو عبيد من خلال تفسير هذا الحديث الصورة العملية للقرآن ، وهي ضرورة اتباعه والعمل به .

(د) وعرض أبو عبيد لفضل القرآن على سائر كتب الاديان السماوية ، من خلال تفسيره لغريب الحديث المروي عن عبدالله بن مسعود : « جرّدوا القرآن ليربو فيه صغيركم ولايتأى عنه كبيركم ، فإن الشيطان يخرج من البيت تقرأ فيه سورة البقرة » ، اذ بين أن الناس اختلفوا في المراد من قوله : « جرّدوا القرآن » فكان ابراهيم النخعي — أحد كبار تلامذة ابن مسعود — يذهب به الى نقط المصاحف . وذهب كثير من الناس الى ان المراد ان يتعلم القرآن وحده وتترك الأحاديث . غير ان أبا عبيد لم ير هذا القول وجيهاً ، بل رأى ان أظهر الوجوه وأبينها هو « ان لا يتعلم شيء من كتب الله غيره ، لأن ما خلا القرآن من كتب الله انما يؤخذ عن اليهود والنصارى ، وليسوا بمأمونين عليها » (٣)

وبهذا أول ابو عبيد هذه العبارة تأويلاً فيه بيان لفضل القرآن على سائر الكتب وامتيازه بينهم ، بالنقل الصحيح الذي لا يدخله ريب ولا يتناوله تبديل .

* * *

(١) غريب الحديث ١٧٤/٤ .

(٢) غريب الحديث ١٧٥/٤ . والآية من سورة آل عمران : ١٨٧ .

(٣) غريب الحديث ٤٧/٤ - ٤٨ .

المصادر والمراجع

- ١ - ابراهيم انيس (الدكتور): اللهجات العربية، مطبعة الرسالة، القاهرة - بدون تاريخ.
- ٢ - ابن الانباري : أبو بكر محمد بن القاسم: ايضاح الوقف والابتداء، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان - دمشق ١٣٩١هـ = ١٩٧١ .
- ٣ - الباقلائي: أبو بكر محمد بن الطيب: الانتصار لنقل القرآن ، بتحقيق محمد زغلول سلام، دار بور سعيد للطباعة والنشر - الاسكندرية ١٩٧١ .
- ٤ - ابن تيمية : تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم، مقدمة في أصول التفسير بتحقيق الدكتور عدنان زرزور ، ط ٢، دار القرآن الكريم - الكويت ١٩٧٢ .
- ٥ - ابن الجزري: أبو الخير محمد بن محمد: تقريب النشر في القراءات العشر، بتحقيق ابراهيم عطوة عوض، ط ١ مطبعة البابي - القاهرة ١٣٨١هـ = ١٩٦١ .
- ٦ - الجويني (الدكتور مصطفى الصاوي): مناهج في التفسير ، شركة الاسكندرية للطباعة والنشر - الاسكندرية ١٩٧١ .
- ٧ - الجصاص: أبو بكر أحمد بن علي : أحكام القرآن، صورة لطبعة الأوقاف الاسلامية في استانبول سنة ١٣٣٥ هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٨ - ابو حاتم : سهل بن محمد السجستاني: فعلت وأفعلت، بتحقيق د. خليل العطية مطابع جامعة البصرة ١٩٧٩
- ٩ - ابن خالويه: القراءات وعللها (مخطوط) من نسخة مصورة عن مكتبة مراد ملا معهد احياء المخطوطات العربية - برقم ٥٢ قراءات.
- ١٠ - ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، نشر: ج. برجستراسر، صورة لطبعة الرحمانية بمصر - ١٩٣٤ .
- ١١ - الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد: بيان اعجاز القرآن ، ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن، بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف. مصر.

- ١٢ - ابن خلكان: شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان، بتحقيق د. احسان عباس، دار الثقافة - بيروت.
- ١٣ - الدمياطي: احمد بن محمد البناء: إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر. مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي - مصر ١٣٥٩ هـ.
- الذهبي: شمس الدين ابو عبد الله: معرفة القراءات الكبار، تحقيق محمد سيد جاد الحق. ط١، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٩.
- ١٤ - الراغب: أبو القاسم الحسين بن محمد: معجم مفردات الفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، مطبعة التقدم - القاهرة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢.
- ١٥ - الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، بتحقيق أبي الفضل ابراهيم، دار المعارف - مصر ١٩٧٣.
- ١٦ - الزركشي: بدر الدين بن محمد: البرهان في علوم القرآن، بتحقيق، أبي الفضل ط١، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٧.
- ١٧ - الزمخشري: جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التأويل. مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٣.
- ١٨ - الزبيدي: الدكتور كاصد ياسر: فقه اللغة العربية، دار الكتب، للطباعة والنشر - الموصل ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧.
- ١٩ - السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: الاتقان في علوم القرآن. ط٣ مطبعة الحلبي - مصر ١٣٧٠ هـ = ١٩٥٠.
- ٢٠ - السيوطي: جلال الدين: لباب النقول في أسباب النزول ط٢ مطبعة البايبي القاهرة ١٩٥٤.
- ٢١ - أبو شامة: عبدالرحمن بن اسماعيل المقدسي: المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، بتحقيق طيار آلي قولا ج دار صادر للطباعة والنشر - بيروت ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥.

- ٢٢ - الصالح : الدكتور صبحي : مباحث في علوم القرآن ، ط٣ دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٤ .
- ٢٣ - الطبرسي : أبو علي الفضل بن الحسن : مجمع البيان في تفسير القرآن ، دار مكتبة الحياة - بيروت ١٣٨٠هـ = ١٩٦١ م .
- ٢٤ - الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير : جامع البيان عن تأويل آي القرآن . طبعة بولاق .
- ٢٥ - عائشة عبدالرحمن (الدكتورة) : الاعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأزرق ، دار المعارف - مصر ١٩٧١ .
- ٢٦ - عبد الصبور شاهين (الدكتور) : تاريخ القرآن . دار القلم - مصر ١٩٦٦ .
- ٢٧ - أبو عبيد : القاسم بن سلام الهروي ، غريب الحديث ، صورة لطبعة دائرة المعارف العثمانية في الهند ١٩٦٤ دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦ .
- ٢٨ - ابن فارس : أبو الحسين أحمد : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب ، فسي كلامها بتحقيق د.مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران - بيروت ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣ .
- ٢٩ - ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم : تأويل مشكل القرآن ، بتحقيق السيد أحمد الصقر ط٢ مطبعة الحضارة العربية - القاهرة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣ .
- ٣٠ - ابن مجاهد : أبو بكر أحمد بن موسى ، كتاب السبعة في القراءات ، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف - مصر ١٩٧٢ .
- ٣١ - محمد عبده : شرح نهج البلاغة ، مطبعة الاستقامة - القاهرة .
- ٣٢ - المخزومي : الدكتور مهدي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغو والنحو ط٣ دار الرائد العربي - بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦ .
- ٣٣ - مكّي : بن أبي طالب ، الابانة عن معاني القراءات بتحقيق د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مطبعة الرسالة - القاهرة ، بلا تاريخ .
- ٣٤ - ابن هشام : أبو محمد عبدالملك : سيرة النبي (ص) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني - القاهرة ١٣٩١هـ = ١٩٧١ .